جامعــة زيــان عاشـــور الجلفــة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

قانون العلاقات الدولية

دروس عبر الخط موجهة لطلبة السنة الثالثة

تخصص ليسانس : قانون عام

إعداد الدكتور(ة):بيدي أمال

الموسم الجامعي :**2022-2021**

مقدمة

مقدمة:

ارتكز الوجود البشري على التواصل منذ أن خلق الله تعالى الإنسان وذلك لأن هذا الأخير الاجتماعي بطبعه وهذا ما ساعده على خلق المجتمعات، وتكوين علاقات بين الأفراد داخل المجتمع الواحد، وعلاقات التواصل المستمر، في حقيقتها لم يطبعها التساكن والتظافر بين المجتمعات البشرية فحسب، بل لطالما عرفت التنازع والتصارع باستمرار وبأحجام مختلفة، وفي أماكن متعددة، تبعا للظروف ومتغيراتها التي لا تستقر على حال، ضمن حركة التطور والتحول، ونتيجة مقتضيات المصالح والقيم، في صيرورة بشرية تطبعها الفوضى وتخللها الانتظام، وقد تطورت العلاقات الدولية بتطور الحياة البشرية ونظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالعلاقات الدولية في العصور القديمة ليست كما هي اليوم كما أن الفاعلين فيها ليسوا هم نفسهم وليسوا بنفس القوة، فقد شهدت العلاقات الدولية تطورات وتحولات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها، وقد عرفت العلاقات الدولية تطورات على عدة مستويات أولها على مستوى المفهوم، في حين عرف علم العلاقات الدولية اختلافات كبيرة بين الفقهاء حول مدى استقلاليته أو تبعيته لأحد العلوم الأخرى أبرزها علم الاجتماع والعلوم السياسية، ولم تكن هذه التطورات من فراغ بل كانت نتيجة عوامل وأحداث أبرزها الحربين العالمتين الأولى والثانية، ناهيك عن ظاهرة القطبية وما خلفته من آثار في العلاقات الدولية، وعلى مستوى الأطراف الفاعلة فقد عرفت العلاقات الدولية تطورات كبيرة نظرا لظهور عدة أطراف جديدة، التي أصبحت تزاحم الطرف رقم واحد في هذا المجال (الدولة) ومن أبرزها نجد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وما تلعبه من أدوار هامة، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات التي أصبح لها دور كبير في العلاقات الدولية لأنها تلعب بورقة رابحة هي ورقة المال والاستثمار.

وبسبب وجود مشاكل وعراقيل في العلاقات الدولية ظهرت الدبلوماسية كعلم مستقل بذاته فرض نفسه بين العلوم الأخرى لكونها السبيل الوحيد لحل هذه المشاكل، ورغم ما طرحته من الإشكالات حول مسألة تصنيفها كعلم أم كفن متعلق بمهارة الشخص الذي يمارسه، وقد أصبح في العصر الحديث أكاديميات متخصصة في تكوين الدبلوماسيون، كما أن هناك عدة مجالات ومنشورات متخصصة أيضا خلقت المجال الخاص والموضوع الخاص والمتمثل في العلاقات الرسمية بين الدول.

سيتم تناول محاضرات هدا المقياس وفقا للبرنامج الوزاري المسطر والمقرر في

المحور الأول

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية وتطورها التاريخي:

1- مفهوم العلاقات الدولية:

أ- تعريف العلاقات الدولية:

إن مفهوم العلاقات الدولية مفهوم فضفاض للغاية، فهو في استخدامه الحديث لا يشمل العلاقات بين الدول فحسب، بل يشمل أيضا العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول، مثل الكنائس والمنظمات الحكومية الدولية، كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ، كما ترتبط دراسة العلاقات الدولية خاصة بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما، فالعلاقات بين الدول عليها أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب وبين الأشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب، كتبادل المنتجات والخدمات وتداول الأفكار ومجموعة المؤثرات المتقابلة بين أشكال المدينة ومظاهر العطف أو النفور .

وكتب غريسون كيرك ووالتر شارب في العام 1940م أن العلاقات الدولية تعنى "بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية"، واعتبر هانس مورغنتو وكينيث تومبسون في عام 1950م أن جوهر العلاقات الدولية "هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة". في حين يرى فيرالي virallyأن العلاقات الدولية تعالج العلاقات بين الدول فقط، ويعرفها بالعلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من السلطة السياسية أعلى منها، وقد عرف ماكيلاند في كتابه "ما هي العالقات الدولية" الصادر عام 1971م العلاقات الدولية بأنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف المحيطة بالتفاعلات"، أما ريمون أرون فيعرف العلاقات الدولية، بأنها "العلاقات ما بين الأمم" أو "العلاقات ما بين الوحدات السياسية"، ويشدد ستانلي هوفمان على مركزية العلاقات ما بين الوحدات السياسية" دون إهمال العناصر غير التابعة للدول التي لها أثر على هذه العلاقات، ويعزو للعالقات الدولية الهدف التالي "أنها تدرس العوامل والنشاطات التي تؤثر على السياسة الخارجية وعلى سلطة الوحدات الرئيسية المكونة للعالم"، ويعرفها كينزي رايت بأنها "العلاقات القائمة ما بين مجموعات سياسية ذات سلطة "مع التركيز على مكانة الدولة القومية، أما دوون فيرى أنها "العالقات القائمة ما بين الوحدات السياسية غير مرتكزة على أية نقطة". ويعرفها سبيكمان بأنها "العالقات القائمة ما بين أفراد وجماعات من دول مختلفة"، أما كارل دويتش فقد عرفها من جهته ب "العلاقات غير محددة الهوية القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية"، ويعرف رينولدز Reynolds العلاقات الدولية بأنها تعنى

حين يعرف روبرتو ميسا Roberto Mesa علم العلاقات الدولية بأنه هو "العلم الذي يدرس المجتمع الدولي الديناميكي والجامد"، ويعرف محمد سامي عبد الحميد العلاقات الدولية بأنها كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة، ويؤكد ديروزيل Duroselle على أن العلاقات الدولية تتكون عن طريق العلاقات السياسية لدولة مع دولة، ومظهرها الأول السياسة الخارجية، وهذه العلاقات السياسية يمكن إقامتها إما في إطار إقليمي وإما على الصعيد الشمولي.

ب- مفاهيم الأساس في العلاقات الدولية:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **القوة:** يرى هانز مورغنتاو أن العلاقات الدولية في حقيقتها علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون واحد هو المصالح القومية، ومفهوم القوة مأخوذ من فكرة السلطة كمفهوم أساسي في العلوم السياسية، ويمثل مورغنتاو الاتجاه الذي يرى أن العلاقات الدولية ليست إلا علما من العلوم السياسية ومرتبطة بها.
2. **المجتمع الدولي:** ينطلق ريمو آرون وستانلي هوفمان من أن أية نظرية في العلاقات الدولية يجب أن تقر بالاختلاف الجذري بين البيئة الداخلية للوحدة السياسية (الدولة) وطبيعة البيئة الدولية، حيث أن الأولى تتمتع بالاحتكار الشرعي للقوة، بينما الثانية تتعدد فيها القوى ولا تتمركز، وعلى هذا الأساس يكون علم السياسة علم السلطة بينهما العلاقات الدولية علم غياب السلطة أو علم تعدد السلطات.
3. **وحدة السياسة الخارجية:** يرى ريمون آرون أن السياسة الخارجية هي المفهوم الأساس الذي ينبغي أن تنطلق منه العلاقات الدولية، وذلك بوجهيها: الاستراتيجية والدبلوماسية تبعا لحالات المجتمع الدولي، الحرب أو السلام، فالقوة ليست إلا وسيلة يستعملها اللاعبون الدوليون لفرض إرادتهم، وليست لمجرد تحقيق النصر ذاته.
4. **مفهوم المصلحة القومية:** لقد أفرز الصراع الفكري الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية بين التيار الأخلاقي الذي يريد التزام الأخلاق في السياسة الخارجية والتيار الواقعي الذي يقر بأن المصالح هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية إلى بروز مفهوم المصلحة القومية كمفهوم أساسي في العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

تركيز السلطة السياسية، حيث يرى بودان أن الأمير في مملكته صاحب سيادة تختلط السياسة بشخصه، أما على المستوى الخارجي فلا يمتثل لأي قوة كانت وغنما يتصرف باستقلال مطلق.

ت- مناهج العلاقات الدولية:

هناك مجموعتان من المناهج التي تتبع في دراسة العلاقات الدولية:

أولا: المناهج التقليدية:

1. **المنهج التاريخي:** وهو أكثر المناهج شيوعا، ينطلق من أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذور وامتدادات تاريخية، لكنه يهمل السببية والترابطات المنطقية.
2. **المنهج القانوني:** وهو لا يحلل العلاقات الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية الاستراتيجية والإيديولوجية والسيكولوجية والدعائية التي ترافق تطور هذه العلاقات، وإنما يقتصر على الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول (المعاهدات والاتفاقيات الدولية، المسؤولية الدولية، كيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والديبلوماسية، هيكلة المنظمات الدولية ووظائفها وقواعد عملها ... الخ).
3. **منهج تحليل في إطار سياسات القوى (المنهج الواقعي):** هو منهج اتصال بالواقع الدولي وأكثر تعبيرا عن أوضاعه، يقوم هذا المنهج على التحليل بفكرة المصلحة القومية وكذا فكرة القوة، حيث يؤخذ المجتمع الدولي كميدان لصراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها.

ثانيا: المناهج المعاصرة:

1. **المنهج النظمي:** يقوم على تحليل النظام الدولي ومكوناته الفرعية، بينه Morton Kaplan في كتابه "النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية"، يهدف إلى التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام، أو عوامل التوازن والاختلال فيها، من أمثلة هذه النظم: النظم العالمية أو الكونية، نظام توازن القوى، نظام الثنائية القطبية، وكذا نظام تعدد مراكز اتخاذ القرار في السيادة الدولية.
2. **منهج التوازن في العلاقات الدولية:** من دعاته جورج ليسكا، يحلل العلاقات الدولية في إطار التوازن الديناميكي وليس الستاتيكي، يأخذ بالواقع وكذا ديناميكيته أي حالة الاستقرار النسبي المؤقت الذي قد يخل تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق لظهور توازن مؤقت جديد.

عند إصدار قرارات معينة، تأخذ هذه المقاربة برأي ريتشارد سنايدر موضوع الدوافع، تتابع المراحل، الأطراف المتفاعلة في بيئة قرارية.

4. **منهج المباريات:** يعد من أكثر الأساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية، يقوم على تصوير أزمات دولية، حقيقة أو وهمية، وإسناد أدوار معينة ومحددة لعدد من الأطراف التي تقوم بتحليل كافة أبعاد الأزمنة وخلق نطاق واسع من البدائل الصالحة لحلها.

ث- مبادئ العلاقات الدولية:

يمكن حصر المبادئ العامة الناظمة للعلاقات الدولية فيما يلي:

1. **مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:**

تعود نشأة هذا المبدأ إلى معاهدة وستفاليا 1648، أي توازيا مع ظهور الدولة القومية، وارتبط هذا المبدأ بشكل كبير بالقضاء على الحروب التي كانت تعيشها القارة الأوروبية، بحيث المادة 02 من ميثاق الأمم المتحدة على أن: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، وبينما يمكن تفهم المبدأ من الناحية النظرية، تقع عليه عديد الإشكالات العملية حين استخدام القوة بمفهومها الشامل في العلاقات الدولية.

2. **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:**

تعود جذور هذا المبدأ إلى القرن التاسع عشر على إثر ظهور حركات الانفصال والاستقلال في أوروبا، مثل انفصال اليونان عن الدولة العثمانية عام 1830م، انفصال بلجيكا عن الأقاليم المتحدة عام 1815م إثر اتفاقية فيينا، تم التأكيد على المبدأ في المبادئ 14 لوودرو ويلسن، ثم في المادة 01 من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا المادة 01 من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لقد كان لهذا المبدأ دورا كبيرا في تحرر الكثير من الشعوب الإفريقية والآسيوية، كما ساعد في إرساء قواعد التعامل الدولي بخصوص الثروات الطبيعية، حيث أضحى من حق الدول الضعيفة التصرف في ثرواتها انطلاقا من مصالح شعوبها أساسا ثم وفقا لالتزاماتها الدولية والمصالح الدولية من جهة أخرى.

3. **مبدأ تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية:**

عرف هذا المبدأ تطورا تاريخيا يتماشى مع تنامي وعي المجموعة الدولية بضرورة الحد من استخدام القوة لفض النزاعات الدولية نتاج الخراب الهائل الذي تحدثه الحروب من جهة، وضرورة تعزيز سبل التطور السلمي للعلاقات الدولية، وبالتالي خدمة التنمية الدولية المشتركة والرفاه العالمي من جهة أخرى، عرف هذا المبدأ بشكل

1673، ثم فيينا 1815 ثم اتفاق بريان كيلوغ 1929، ثم ميثاق عصبة الأمم المتحدة ثم ميثاق الأمم المتحدة في المادة 02 (04).

4. مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية:

يتماشى هذا المبدأ مع مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، عرف منذ الحضارات القديمة الفرعونية والبابلية والهندية والصينية واليونانية والإسلامية (الصلح سيد الأحكام)، ويساعد على تقييد استعمال الدول للقوة خدمة للاستقرار الدولي وتفعيل القانون الدولي، وكذا تكوين ثقافة التطور السلمي، حيث أكد ميثاق اليونسكو أن الحروب تنشأ في ذهن صناع القار، وإعطاء مصداقية أكثر لمبادئ القانون الدولي في كونها إطارا قانونيا للعلاقات الدولية.

5. مبدأ احترام حقوق الإنسان:

بدأ هذا المبدأ في وثيقة العهد الأعظم في بريطانيا في القرن 13، ثم إعلان الحقوق في القرن 17، ثم الثورتين الأمريكية والفرنسية ثم ميثاق عصبة الأمم (تحريم تجارة الرق)، ثم ميثاق الأمم المتحدة في المادة 01 (03)، ليجعله مبدأ مقدسا وأساسيا ومبدأ دوليا وليس وطنيا فحسب، وهو ما تكرس مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م، ثم العهدين الدوليين لحقوق الإنسان سنة 1966م والمعاهدات الخاصة (الطفولة، الأمومة، الشعوب المستعمرة... إلخ).

6. مبدأ التعاون الدولي في إقرار السلم والتنمية ومواجهة الكوارث:

هو مبدأ قديم أيضا تجسد في أشكال تعاون تقليدية عند الحضارات القديمة، لكنه حديث التقنين، حيث نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 01(04)، ويكتسي هذا المبدأ أهمية بالغة في العلاقات الدولية المعاصرة نتاج تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل وظهور تهديدات ذات طابع جديد للأمن والسلم الدوليين، كالإرهاب والفقر والكوارث الطبيعية (تسونامي، إعصار كاترينا، .... الخ).

7. مبدأ حسن النية:

هو مبدأ ثقافي أخلاقي قبل كونه مبدأ قانونيا سياسيا، هدفه خلق جو مناسب للتفاعل الدولي لتعزيز ثقة الدول والتزامها بقواعد القانون الدولي وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، هنالك مجموعة أزمات تعرفها العلاقات الدولية نتيجة غياب هذا المبدأ.

8. مبدأ حسن الجوار:

الدولي وحسن العلاقات بين الدول المتجاورة على اعتبار أنها أكثر تفاعلا في علاقاتها الدولية.

9. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

هو مبدأ قديم أيضا تأكد في القرن 19 مع معاهدة فيينا 1815م لأجل وضع حد لأفكار الثورة الفرنسية وتدخلها في شؤون الأنظمة الملكية (بروسيا، بريطانيا، ...)، لكن التدخل الدولي أخذ أشكالا غير عسكرية.

ج- العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:

تؤثر في العلاقات الدولية عدة عوامل سواء بالسلب أو الإيجاب وقد تكون هذه العوامل داخلية أو خارجية، وتتطور هذه العوامل وتتغير مع مرور الأيام ويمكن تقسم هذه العوامل إلى ما يلي:

الفقرة الأولى: العامل الاقتصادي والتطور العلمي والتكنولوجي:

- **العامل الاقتصادي:**

يعتبر الاقتصاد في زماننا الحاضر هو العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وأبرزها لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات لا بل الدول ذاتها فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد السواء.

إن للدعائم الاقتصادية للدول الحديثة أهمية فائقة في السلام وفي الحرب، ذلك أنها تحدد أوضاع المعيشة والرفاه للسكان وتزودهم بالوسائل اللازمة لتطوير سياسة خارجية ناجحة، كما أنها أساس من صناعات التسليح ويعتمد عليها كثيرا أثناء الحرب، وهناك عادة جزآن متميزان في العامل الاقتصادي: الموارد الطبيعية والإنتاج الصناعي، والمقارنات في هذا المجال بين الدول المختلفة ليست دقيقة ولكنها علامات واضحة على مدى القوة.

أما عن مستوى النمو الاقتصادي والصناعي فهو أيضا من العوامل التي تدخل بشكل مؤثر ومباشر في تكوين قوة الدولة، ويقصد بذلك النمو المستوى الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية، ودرجة التصنيع النسبي فيها.

وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العالقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول النامية للدول الفقيرة فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العالقات بين الدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول.

يعيش العالم اليوم ثورة في المجالات العلمية المختلفة وهذه الثورة كيف ال يكون لها وزن في ميدان العالقات الدولية؟ بلى إنها عامل مهم وحيوي ومؤثر في العالقات الدولية، فالتسابق في ميدان التكنولوجيا يجعل الدول تأتي بشيء جديد في مختلف المجالات كل يوم تقريبا فها نحن نشهد ثورة المعلومات وعالم الحواسيب والأنترنيت، فالمعلومة أينما كانت ومهما كان مصدرها أصبحت متاحة أمام الجميع للاطلاع عليها وبالتالي إجراء ما يلزم عليها سواء من قبل الأفراد والمؤسسات أو الدول، وليس دور التقدم التكنولوجي في دعم القدرة الاتفاقية وبالتالي القوة الاقتصادية للدولة، فيكفي أن نلقي نظرة فاحصة على نوعية الأساليب التكنولوجية المستخدمة في عمليات الإنتاج داخل الدول المتقدمة لكي نتبين هذه الحقيقة الهامة، فالتكنولوجيا أكفأ وسائل استغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة وذلك بدلا من الركون إلى نماذج الاستغلال التقليدية التي لا توفر الاستفادة القصوى من تلك الموارد، ومن ناحية ثانية، فقد انطلق الإنتاج بفضل هذا التطور التكنولوجي إلى آفاق جديدة لم يكن من المتصور أنه سيصل إليها، فالتقدم العلمي والتكنولوجي شمل كافة المرافق الحياتية من اجتماعية واقتصادية وعسكرية وغيرها، مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية، ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها وهذا ما جعل لها مكانة خاصة ومميزة في الميزان الدولي.

الفقرة الثانية: العامل السكاني والجغرافي:

- **العامل السكاني:**

لاشك أن ثمة علاقة بين قوة الدولة وحجم سكانها، ورغم أن الارتباط هنا ليس مطلقا غير أن دولة ما لا يمكن أن تصبح دولة عظمى ما دام عدد سكانها قليل فالسكان عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكانا متميزا في المجتمع الدولي، فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك حيث أن عدد السكان إذا كان كبيرا وترافق بعوامل أخرى: المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراف وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي، فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضا، ولعنصر السكان أهمية كبيرة في تكوين القوة القومية للدولة، وهناك أمثلة كثيرة لدول حاولت زيادة تعداد سكانها لمواجهة متطلبات القوة التي تريد أن تحققها في المجتمع الدولي، ومن هذه الدول إيطاليا في عهد موسوليني وألمانيا واليابان قبل الحرب، وتظهر أهمية ضخامة التعداد السكاني للدولة في عدة نواح، وأول هذه النواحي هي أن السكان يشكلون عصب القوة

العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لازالت تلعب دورا هاما في المجتمع الدولي برغم التطور التكنولوجي المستمر في وسائل الحرب النووية والصاروخية.

- **العامل الجغرافي:**

إن دور الجغرافيا في تكوين الدول الإقليمية من الأهمية بحيث إن بعض المفكرين من الجيوبوليتيك حاولوا تفسير السياسة الخارجية تفسيرا كاملا على ضوء المؤتمرات الجغرافية، ومن الغني عن الذكر أن هذا الاتجاه شأنه شأن أي تفسير آخر يحاول أن يختزل واقعا مركبا في عامل واحد، لا يمكن قبوله كنظرية كافية وإن كان العنصر الجغرافي أهمية كبيرة في تشكيل القوة وليس من شك في أن ثمة درجة من الارتباط بين قوة الدولة ومساحة إقليمها، وإن كانت أقل وضوحا من تلك التي بين القوة والسكان.

ح- أسباب دراسة العلاقات الدولية:

يمكن ان نلخص أسباب دراسة العلاقات الدولية في النقاط التالية:

- تمثل العلاقات الدولية جزء من جهد الإنسان في سبيل فهم ذاته.
- تستطيع دراسة العلاقات الدولية أن تقدم حلولا ناجعة لمشاكل السياسات الخارجية.
- العلاقات الدولية تلعب دورا تعليميا في استيعاب المفاهيم والفرضيات.
- العلاقات الدولية تمكن أي طالب من تحليل وتطوير الآراء السياسية.

خ- التطور التاريخي للعلاقات الدولية:

لطالما ارتبطت العلاقات الدولية بالتاريخ الدبلوماسي، حيث يمثل التاريخ أحد أهم المصادر التي يتم الالتجاء إليها عند محاولة صياغة المقاربات النظرية الهادفة لفهم وتفسير العلاقات الدولية، كما أن الظواهر الدولية المعاصرة وجدت لها جذورا تاريخية ساهمت في بلورة المجال العلمي للعلاقات الدولية، إذ يمكن تناولها كما يلي:

- **العلاقات الدولية في العصر القديم:**

شكلت ولا تزال العلاقات بين المدن اليونانية القديمة خلال القرن السادس ق.م أحد المخابر المهتمة لجملة المقاربات النظرية الهادفة لتفسير العلاقات الدولية، حيث مثلت تلك المدن وحدة سياسية مثالية للتحليل لكونها تعبير عن الشكل التقليدي للدولة (الدولة المدينة)، وقد عرفت هذه بالاستقلال السياسي التام والمنافسة الشديدة فيما بينها، حيث يطرح نموذج المنافسة بين اسبرطا وأثينا كأوضح مثال، ولأن هذه المدن كانت متساوية تقريبا في

مؤسسات مشتركة أو تمثيليات دبلوماسية، مبنية على أساس معاهدات وأعراف سلوكية تطورت تحت تلك الظروف إلى درجة أنها شكلت بعض قواعد الحصانة الدبلوماسية للمندوبين والبعثات، بينما كان يتم اللجوء إلى الحرب حين إخفاق تلك الآليات في تحقيق مصالح الدويلات، أو حين اختلال توازنات القوة فيما بينها، في حين يعود بعض الباحثين إلى الحضارة الفرعونية لاستشفاف بعض قواعد العلاقات الدولية البدائية التي كانت تنتهجها مصر الفرعونية مع بلاد النوبة وسوريا وكريت وليبيا والتي خلص المؤرخون إلى أنها كانت تستهدف ضمان موازين القوة والحفاظ على المصالح التجارية والاقتصادية عامة، ويمكن الاستدلال بمعاهدة "هوزيليت" التي تم التوقيع عليها بين "رمسيس الثاني" فرعون مصر و "خاتوشيلي" ملك الحيثيين سنة 1258 ق.م بمدينة قادش جنوب مدينة حمص السورية، والتي سعى الطرفات عبرها إلى إنهاء معركة "قادش الثانية"، اعتبرت هذه المعاهدة أقدم معاهدة دولية مكتوبة توصلت إليها البشرية، وكانت مثيرة لاهتمام أساتذة العلاقات الدولية من حيث النتائج المتمخضة عنها، لاسيما كيفية تحويل الصراع والحرب بين الطرفين إلى التعاون والدفاع المشترك بينهما.

❖ العلاقات الدولية في العصور الوسطى:

أما العلاقات الدولية في العصور الوسطى فإنها تبدأ منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة 476 م حتى استيلاء محمد الفاتح على القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية عام 1453م. ولقد تميز البناء السياسي في ذلك الوقت بسيادة النظام الإقطاعي الذي اتسم بتجزئة السلطة السياسية بين أشكال مختلفة تابعة بعضها لبعض بروابط شخصية حيث لم تكن هناك حكومة مركزية تستطيع أن تحفظ الأمن والنظام وتفرض نفوذها على سائر الأرجاء، ولم تكن المملكة الإقطاعية وحدها تباشر السيادة الداخلية والخارجية، ففي الداخل مثلا لم يكن هناك وجود لسلطة عليا مركزية، أما في الخارج فلم يكن في استطاعة الملك أن يعبر عن إرادة موحدة لمملكته أمام الممالك الأخرى، ولكي لا نغالط الحقيقة علينا الاعتراف بالدور الذي لعبه الدين في تطور العلاقات الدولية، حيث استطاع الدين المسيحي ربط جميع الوحدات السياسية المختلفة في وحدة سياسية واحدة، ومن هذه الوحدة تسربت الكنيسة للهيمنة على الممالك الغربية، وأقامت فيها شبه نظام دولي اتخذته كأداة للسيطرة عليها، ومنذ ذلك الوقت أعلن البابا نفسه رئيسا لهذا العالم وجمع في يديه ((السلطتين الروحية والزمنية)، و إن ما يميز العلاقات الدولية في هذه العصور هو عملية الازدواج في السلطتين . إذ استمد البابا هذه الرئاسة من اعتناق مفاده الوحدة السياسية ووحدة مجتمع العالم المسيحي أو ما يسمى بالجمهورية المسيحية، كما قامت المسيحية بالدعوة إلى الكف عن القتال وإراقة الدماء، محاولة منها لإقامة سلام مسيحي بين ربوع العالم الغربي، ولقد عرفت العصور

البابا والإمبراطور، بينما ظلت العلاقة بين الأمراء المسيحيين قائمة على نظام الإقطاع، وهنا لابد من القول إن هذا البناء السياسي لا يمكن أن يمثل أي صفة دولية ما دام العالم فيه يشكل وحدة هي الجمهورية المسيحية، وهكذا فشل السلام المسيحي والزعم القائل بان المسيحية والسلام توأمان لا يفترقان، بيد أن قيام الدول الجديدة على اثر تلك الحروب والمجازر ترتب عنه تركيز سلطة الملوك السياسية وتقويمها، ولم يتم القضاء على هذا النظام إلا بظهور الدول الحديثة ذات السيادة والمؤسسة على فكرة قومية، وخلاصة القول أن المسيحية قد أدت دورا جوهريا في وضع مبادئ الأخلاق الدولية وقواعد القانون الدولي، وهي قواعد كان الهدف منها تنظيم العلاقات بين الدول.

❖ العلاقات الدولية في عصر الإسلام:

إن العلاقات السياسية الدولية يسرها بما يتلاءم وتوطيد السلام وتوثيق على التعاون بين مختلف الشعوب، وبما أن الإسلام دين سلام وحرية وإخاء ومساواة، لهذا نادى بالفكرة الدولية والأساس الذي يقوم عليه القانون الدولي، هناك من يرى في الإسلام نفس ما تعنيه الحياة الديمقراطية والمساواة بين الأمم الصغيرة والكبيرة وحرية كل منها في إبداء رأيها في كل مسألة تعرض على الهيئات الدولية وسعى الدول المشتركة لتحقيق التعاون والإخاء توطيدا للسلم ودفعا للحرب. إن لظهور الإسلام وتكوين إمبراطورية إسلامية تهدد أوروبا، بانتزاع السيادة من المسيحية، حدثا جديدا في تاريخ العلاقات الدولية ولقد اختلف علماء الإسلام في تفسير العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الشعوب التي لم تعتنق الإسلام، فمنهم من قال إن العلاقات بين الأمة الإسلامية وغيرها من غير الإسلامية لا تقوم إلا على أساس الحرب والقتال، ومنهم من قال إن العلاقات تقوم على السلام، وأن الإسلام أخذ باستخدام وسائل الإقناع وليس الإكراه، ونحن بهذا الصدد إلى جانب الرأي الثاني لأن الإسلام لا يجيز قتل الإنسان لمجرد أنه لا يدين بدين الإسلام، وللإسلام وجهة نظر خاصة في العلاقات الدولية، ذلك أن الإسلام لم يكتب له أن يسود وينشر في العالم كله، بل شاءت الظروف أن يستقر في مجال جغرافي معين، على الرغم من الاتساع الذي بلغه شرقا إلى الهند والصين وغربا إلى الأندلس وغرب أوروبا، وقد نشأ عن هذا قيام دولة إسلامية تعتمد في تكوينها على الوحدة الدينية بغض النظر عن اختلاف إفرادها في اللغة والجنس وتلك الوحدة هي ما تسمى بالأمة الإسلامية أو دار الإسلام، ولقد تطورت العلاقات لاحقا بين المسلمين وغيرهم حيث تطورت وسائل الاتصال مع الممالك والقبائل، ولم تعد العلاقات بين المسلمين وجيرانهم قاصرة على التبادل التجاري، وللإسلام باع طويل في عقد المعاهدات والاتفاقات، حيث عقد المسلمون عددا كثيرا من المعاهدات والاتفاقيات ومن أهم هذه الاتفاقيات :عهود الذمة كما عرفوا معاهدات حسن الجوار والصداقة والتحالف اضافة إلى معاهدات التجارة . وقد اشتهر المسلمون بشدة حرصهم على رعاية

المسلمين بالدول الأخرى فقد ميز الفقهاء بين دار الإسلام التي اصطلحوا على إطلاقها على الدولة أو الدول الإسلامية، ودار الحرب التي يعني بها الدول التي يدين أهلها بتعاليم مخالفة لأحكام الإسلام، إن هذا التمييز لا يعني إطلاقا بأن الأمة الإسلامية ذات طبيعة عدوانية أو أنها في حالة حرب دائمة مع الدول غير الإسلامية، بل إن أساس العلاقة بين دار الإسلام ودار الحرب هو "السلم ما لم يطرأ ما يوجب الحرب"، حيث أقرت الشريعة الإسلامية إقامة علاقات بين الشعوب الإسلامية وتبادل جميع أشكال المعاملات والعلاقات الدبلوماسية والدولية معهم، وهناك من يرى بأن هناك دارا ثالثة وهي العهد والتي لم يظهر عليها المسلمون، وعقد أهلها الصلح بينهم وبين المسلمين يؤدونه من أرضهم يسمى خراجا دون أن يؤخذ منهم جزية رقابهم.

د- مدارس العلاقات السياسية الدولية:

إن دراسة العلاقات السياسية الدولية، تستدعي منا الوقوف بأكثر جدية، ولا بد من استعراض وجهات نظر المدارس العديدة التي راجت أفكارها في العالم ومن أهم هذه المدارس الماركسية، الانكلوساكسونية، والفرنسية.

إن المذهب الماركسي وبالاستناد إلى الأفكار التي طرحها كارل ماركس، فريدريك انجلس، وفلاديمير ايليج لينين، تتلخص في كون أن التاريخ البشري منذ البدء إلى الآن هو تاريخ صراع الطبقات وبأن العامل المادي المحدد لذلك هو أسلوب الإنتاج ، وانطلاقا من هذا الفهم الماركسي يمكننا القول بأن العلاقات الدولية هي علاقات تستند على الصراع الطبقي المحرك للتاريخ ، وما زلنا بصدد المذهب الماركسي فلابد من التوقف عند المدرسة الاشتراكية التي تعد الزاوية الرئيسة في هذا الفكر، حيث يقول كانتمان بأن العلاقات السياسية الدولية هي جملة من العلاقات السياسية، الاقتصادية ، الأيديولوجية ، الدبلوماسية ،القانونية ، والعسكرية فيما بين الدول وكذلك العلاقات الاجتماعية الاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع ،والقوى السياسية والمنظمات والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي كما تؤكد المدرسة الاشتراكية بأن الدور الرئيسي في العلاقات الدولية تلعبه العلاقات ما بين الدول، ولو أمعنا النظر في تنظيرات هذه المدرسة بعمق لوجدنا أن مجمل التعريفات السابقة التي درسناها قد أهملت تماما الحركات التحررية والمنظمات الدولية أو الاقليمية، كذلك أهملت القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الدولي التي تؤكد عليها المدرسة الاشتراكية، كما أنه لا يمكننا القول بأن العلاقات الدولية هي ليست فقط تلك العلاقات التي تقوم بين دول كاملة السيادة، بل نجد وفي مرات عديدة علاقات سياسية يمكن أن تنظم وفق ضوابط بين دول وحركات تحرر، أو بينها وبين حكومات منفى، وهذه أيضا علاقات يمكن تسميتها بالعلاقات السياسية الدولية، كما أن المدرسة الاشتراكية نظرت إلى العلاقات الدولية المعاصرة بأنها تتميز بالديناميكية العالية من خلال الدور

الانكلوساكسونية فقد انتظمت في ثلاثة اتجاهات أساسية هي : الواقعية الكلاسيكية ، والطرح العلمي ، وأخيرا الطرح الوظيفي والنظامي فالواقعية تردنا إلى حالة الفطرة، والعلمية تركز على دراسة سلوك الممثلين الدوليين، والوظيفة تحليل المجتمع الدولي بعبارات النظام عن طريق دراسة العلاقات التي تقوم بين الممثلين، أما المدرسة الفرنسية وعلى الرغم من حداثتها فإنها أعطت نوعا ما دراسة نظرية شاملة ومفسرة للظاهرة الدولية بسياقاتها المختلفة ، ومن أهم رواد هذه المدرسة رينوفن ، دير وزيل، ريمون ارون وغيرهم وقد كان دير وزيل أحد الأوائل الذين حاولوا تفسير ظاهرة العلاقات الدولية، وقد نشرت مقالة له عام 1952 كتب حول هذا الموضوع أن الاتجاه لدراسة العلاقات الدولية كاختصاص مستقل يفسر وعي الباحثين الواضح لوجود مجموعة من الظواهر النوعية التي تستحق أن تكون موضوعا لدراسة خاصة ،والتي يؤكد دير وزيل أن هذه الظواهر لها صلة بعلاقات دولة أو عدة دول فيما بينها على جميع الأصعدة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الديموغرافية والثقافية، وتشكل مجموعة هذه الظواهر: العلاقات السياسية الدولية.

هـ-خصائص العلاقات الدولية:

اكتسبت العلاقات الدولية أهمية جديدة بسبب عالمنا المترابط بشكل متزايد، فمن المؤكد أنها ليست مفهوماً جديداً، وكان إنشاء المعاهدات بين الدول بمثابة الشكل الأول للعلاقات الدولية، وتعتبر دراسة وممارسة العلاقات الدولية في عالم اليوم عملية ذات قيمة، وتتميّز العلاقات الدولية بالخصائص التالية:

- تعزز العلاقات الدولية السياسات التجارية الناجحة بين الدول.
- تشجع العلاقات الدولية السفر المتعلق بالأعمال والسياحة والهجرة، مما يوفر للناس فرصًا لتحسين حياتهم.
- تسمح العلاقات الدولية للدول بالتعاون مع بعضها البعض، وتجميع الموارد وتبادل المعلومات كطريقة لمواجهة القضايا العالمية التي تتجاوز أي بلد أو منطقة معينة، وتشمل القضايا العالمية المعاصرة الأوبئة والإرهاب والبيئة.
- تعمل العلاقات الدولية على النهوض بالثقافة الإنسانية من خلال التبادلات الثقافية والدبلوماسية وتطوير السياسات.

كل دولة لديها مصلحة في وقف الاحتباس الحراري، الهدف الذي لا يمكن تحقيقه إلا من قبل العديد من البلدان التي تعمل سوياً.

- تؤثر العلاقات الدولية على السياسة العالمية، والعلاقة بين الدول المتعددة والأيديولوجيات السياسية بشأن القضايا الاقتصادية والعالمية، والتبادل المشترك والتعاون والنقاش.

المحور الثاني

المحور الثاني: العلاقات الدبلوماسية:

1- تعريف العلاقات الدبلوماسية:

أ. أصل كلمة دبلوماسية:

الدبلوماسية في اللغة اليونانية القديمة معناها الاثناء (طي الورقة إلى اثنتين)، وهي أيضا مشتقة من كلمة دبلوم أو دبلون معناها أطبق أو طوى أو أثنى، فقد كانت تختم جميع جوازات السفر ورخص المرور على طرق الإمبراطورية الرومانية، وقوائم المسافرين والبضائع على صفائح معدنية ذات وجهين مطبقين ومخيطين سوياً بطريقة خاصة وكانت تذاكر المرور هذه تسمى (دبلومات) واتسعت كلمة دبلوما حتى شملت وثائق رسمية غير معدنية والتي تمنح المزايا أو تحتوي على اتفاقات مع جماعات أو قبائل أجنبية. فقد استخدم "شيشرون" (106- 43 ق.م) كلمة دبلوما بمعنى التوصية الرسمية التي تعطى للأفراد الذين يأتون إلى البلاد الرومانية وكانوا يحملونها معهم ليسمح لهم بالمرور وليكونوا موضع رعاية خاصة، والدبلوماسية في اللاتينية: تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها، والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه وحسن استقباله أو تيسير انتقاله بين الأقاليم المختلفة وكانت هذه الشهادات أو الوثائق عبارة عن أوراق تمسكها قطع من الحديد (تسمى دبلوما)، والدبلوماسية بالمفهوم الفرنسي: تعني مبعوث أو مفوض. أي الشخص الذي يرسل في مهمة حيث أطلق الفرنسيون في القرن السادس عشر علي هيئة الموظفين الرسمين المعنين بالمؤسسات الخارجية اسم (diplomatique)أما مصطلح (دبلوماسية - diplomacy) فلقد استخدم لأول مرة عام 1796م، والدبلوماسية في اللغة العربية: كان يماثلها كلمة (كتاب) للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة بينهم والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان.، وكلمة سفارة تستخدم عند العرب بمعنى الرسالة أي التوجه والانطلاق إلى القوم، بغية التفاوض وتشتق كلمة (سفارة من سفر) أو (أسفر بين القوم إذا أصلح) و(كلمة سفير هو يمشي بين القوم في الصلح أو بين رجلين).وقد انتقلت كلمة الدبلوماسية اليونانية إلى اللاتينية والى اللغات الأوروبية ومن ثم إلى اللغة العربية، وقد اتسع مفهوم الدبلوماسية فيما بعد وأصبحت تستعمل في عدة معان: معنى المهنة، معنى المفاوضات، معنى الدهاء والكياسة، معنى السياسة الخارجية، وفي وقتنا الحالي لم تعد الدبلوماسية تقتصر على معنى محدد حيث اتسعت مجالات استخدامها فأصبحت تستعمل في عدة معاني منها فن إدارة التفاوض أو المفاوضات أو فن المجاملة، فظهرت العديد من الدبلوماسيات مثل

وغيرها.

ب. تعريف الدبلوماسية:

تعددت التعاريف التي تناولت الدبلوماسية حيث:

تستخدم الدبلوماسية للدلالة على مجموعة الهيئات التي تتولى إدارة الشؤون الخارجية للدولة، وتستخدم كذلك كمرادف للسياسة الخارجية لدولة ما أو مجموعة من الدول اتجاه دولة تستخدم للدلالة على نمط السلوك، فيطلق كلمة دبلوماسي كمرادف للباقة والكياسة التي يتحلى بها الإنسان في علاقته الاجتماعية، كما تطلق على النشاطات التي يقوم بها أشخاص معينون تكلفهم حكوماتهم للقيام بمهمة خارج بلادهم سواء بصورة دائمة أو مؤقتة.

وتتنوع وجهات نظر فقهاء القانون الدولي في تعريف الدبلوماسية، فمنهم من يعرفها بشكل محدد ومنهم من عرفها بشكل أكثر تعميما، فيرى البعض أن الدبلوماسية هي أداة رئيسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها، ومنهم من عرفها بعلم وفن المفاوضات، فهي علم لكونها تستند على قواعد وقوانين وأصول، وهي فن لأنها مهنة دقيقة تحتاج إلى مهارات خاصة، ويرى آخرون أنها رعاية المصالح الوطنية في السلم والحرب، وممارسة القانون الدولي العام، ويعرفها الدكتور سموحي فوق العادة بأنها: "مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين، مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية، والأصول التي يترتب على اتباعها تطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي، وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات".

وقد تعددت التعريفات الساعية إلى تحديد معنى الدبلوماسية، لمفكرين غرب وعرب، نذكر منه ما يلي:

الدبلوماسية عند المفكرين الغرب: أرنست ساتو Ernest Satow ركز في تعريفه على مسألة الصفات الشخصية للدبلوماسي حين عرف الدبلوماسية بأنها: استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة، أما ريفيه Rivier فقد عرف الدبلوماسية كما يلي: "الدبلوماسية هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة"، وتعريف فوديريه Foderé كان : "الدبلوماسية هي فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومة والقوى الأجنبية ، والعمل على أن تحترم ولا تنتهك ولا يستهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة الشؤون الدولية، وتوحيد ومتابعة

اللازمين من أجل تسيير العلاقات الخارجية للدول بشكل صائب، أما شارل كالفو .Ch.Calvo: فقد عرف الدبلوماسية على أنها "علم العلاقات القائمة بين الدول كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي، ونصوص المعاهدات والاتفاقات ومعرفة القواعد والتقاليد التي تنشأ وهي علم العلاقات أو فن المفاوضات أو فن القيادة و التوجيه" ، أما هارولد نيكلسون Harold Nicolsonفهي عنده تمثل الآلية التي يستخدمها الدبلوماسيون حيث عرف الدبلوماسية على أنها "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين"، أما تعريف الدبلوماسية في القاموس السياسي فهي : فن إدارة العلاقات والمباحثات والتوصل الى عقد اتفاقيات ومعاهدات وإيجاد حلول مشتركة ومقبولة للتحديات العامة، وهي تكتيك وحرفة وفن التعامل مع الناس، لذا نرى بعض المفكرين والكتاب قد وصفوا الدبلوماسية الأوربية بأنها متشددة وتركز على الدبلوماسية كوسيلة بحته , والدبلوماسية الامريكية وصفوها بأنها ثورية أما دبلوماسية العالم الثالث فقد وصفوها بأنها تركز على الاخلاقيات في التعامل مع الدول الأخرى.

الدبلوماسية عند المفكرين العرب: فالدبلوماسية عند معاوية بن أبي سفيان تعني رد الفعل الحافظ للصلة في العلاقة مع الآخرين وذلك حين قال " لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها إن أرخوها شددتها وإن شددتها أرخيتها"، تعريف د. سموحي فوق العادة في كتابه الدبلوماسية الحديثة: الدبلوماسية هي مجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، وبالنسبة لتعريف د. علي حسين الشامي فالدبلوماسية هي علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب، تعريف مأمون الحموي: إن الدبلوماسية هي ممارسة عملية لتسيير شؤون الدولة الخارجية وهي علم وفن، لما تطلبه من دراسة عميقة للعلاقات القائمة بين الدول ومصالحها المتبادلة ومنطوق تواريخها ومواثيق معاهداتها من الوثائق الدولية في الماضي والحاضر، وهي فن لأنه يرتكز على مواهب خاصة عمادها اللباقة والفراسة وقوة الملاحظة، أما الدكتور عدنان البكري فقد شملت عنده تعاملات الدولة مع الدول الأخرى والفاعلين الدوليين من غير الدول حيث عرف الدبلوماسية بأنها "عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي "، أما ما ذهب إليه مأمون الحموي حين عرف

للعلاقات القائمة بين الدول ومصالحها المتبادلة ومنطوق تواريخها ومواثيق معاهدتها من الوثائق الدولية، في الماضي والحاضر وهي فن لأنه يرتكز على مواهب خاصة عمادها اللباقة والفراسة وقوة الملاحظة" وهي عنده ممارسة قبل أن تكون مواثيق ومعاهدات ومواهب، وفي تعريف آخر للدبلوماسية يرى "أنها طريقة أو أداة وليست عملية عالمية, فكل اللاعبين الدوليين لهم أهداف أو أغراض يوجهون نحوها سلوك سياساتهم الخارجية ولتحقيق هذه الأهداف أو الأغراض يحتاجون إلى وسائل أو أدوات فالدبلوماسية تقدم لهم هذه الأداة التي يستخدمها اللاعبون الدوليون لتنفيذ سياساتهم الخارجية".

2- أنواع العلاقات الدبلوماسية:

يمكن تلخيص أنواع العلاقات الدبلوماسية في النقاط التالية:

- فمن حيث أطراف العلاقة الدولية هناك الدبلوماسية الثنائية أي الدبلوماسية بين دولتين، وهناك الدبلوماسية الجماعية أي بين مجموعة من الدول عن طريق المؤتمرات أو المنظمات الدولية، يسمي بعضهم النوع الأخير الدبلوماسية البرلمانية .parliamentary diplomacy وقد شاع هذا النوع الثاني، بتواتر وتصاعد، منذ عصبة الأمم وحتى اليوم.
- ومن حيث الشكل الذي تأخذه إدارة العلاقات الدولية: هنالك الدبلوماسية السرية وهي التي تجري بين الكواليس وتكتم نتائجها كلاً أو بعضاً عن الغير أو حتى عن رعايا الدول المتفاوضة. وهناك الدبلوماسية العلنية وهي التي تتضح نتائجها فور انتهائها حتى لو جرت المفاوضات بشكل غير علني، وقد كان إنشاء عصبة الأمم بهيئاتها ومجالسها العلنية واشتراط ميثاقها تسجيل المعاهدات المبرمة بين الدول ونشرها تحت طائلة بطلانها، كان محاولة من جانب مؤسسي العصبة للخلاص من عهد الدبلوماسية السرية secret diplomacy الذي ساد حتى ذلك التاريخ.
- ومن حيث الوسائل المستخدمة في إدارة العلاقات الدولية: يمكن القول بوجود دبلوماسية سلم تقوم على أساس المفاوضة بين الدول المعنية وهذا هو الأصل، ودبلوماسية عنف أو ما سمي دبلوماسية السفن الحربية Gun Boat Diplomacy تتجلى في تحقيق الدولة لأغراضها عن طريق اتباع وسائل الزجر والعنف بما في ذلك الحرب التي يعدها بعضهم استمراراً للنشاط الدبلوماسي للدولة في ميدان آخر غير ميدان المفاوضات.

تتمثل الوظائف الأساسية للدبلوماسية المحددة في القوانين الدولية والمواثيق بالرغم من أنها لا تعكس مكانة الدبلوماسية الحالية في :.

- ❖ تمثيل الدولة الذي أصبح وظيفة شكلية.
- ❖ تمثيل المصالح الوطنية وحمايتها وكذا رعاياها في الخارج.
- ❖ . تحقيق المصلحة إما بانفراد أو في إطار جماعي أو تعددي (الدبلوماسية الجديدة) .
- ❖ التفاوض من أجل إنهاء الخلافات والتعاون.
- ❖ جمع المعلومات بالوسائل المشروعة بين الدول أي تبادل المعلومات.
- ❖ توطيد العلاقات بين الدول وتبادل الزيارات.

4- نظريات الدبلوماسية:

إذا كانت الدبلوماسية الحديثة ظهرت أثناء الحرب العالمية الأولى، فالنشاط الدبلوماسي كان موجودا منذ العصور القديمة والدليل هو وجود مبدأ الحصانة الدبلوماسية التي تقوم على أساس عدم المساس بالسفراء بأي سوء فهم يعاملون معاملة مختلفة .ولمعرفة أسباب نشأة الدبلوماسية ظهرت خمس نظريات في الموضوع وهي:

أ. النظرية الدينية:

تقول هذه النظرية أن الدبلوماسية نشأت مع الملائكة التي أرسلت إلى آدم وكافة البشرية، إلا أن هناك انعدام للأدلة التي تحدد الإطار الزمني لهذه النظرية.

ب. نظرية الحاجة إلى السلم:

أول من كتب عن الدبلوماسية" Nixon. H " يقول أنها ظهرت عندما بدأ الإنسان الأول يشعر بحاجته إلى إقامة هدنة مع جاره الذي كان يتفاعل معه باستمرار و يعيش معه في المغارات، فهذه النظرية كذبت كون أن الإنسان كان يعيش في جماعات صغيرة غير قادرة على الحروب مع بعضها البعض باستمرار، كما أن هذه الفترة لم تكن دموية بل كانت إيماءات و حركات لإيقاف الطرف الآخر، و بالتالي لا يمكن الأخذ بهذه النظرية لتفسيرها التطور الدبلوماسي لدولة ما، لقد كانت الاتفاقيات تقيم كمبدأ للتوازن إقامة السلم بين الدول مثل اتفاقية "واستفاليا " و منه أعطيت

الحربين العالميتين (ح ع 01 حتى 1948م) حيث لم تعد تمارس بنفس الطريقة، فالتحالفات حافظت على السلام الأوروبي (مؤتمر فيينا 1815)و (الحرب العالمية الأولى 1914م)، فظهرت سياسة التحالف و التي تجسدت في مؤتمر " فرساي" و عصبة الأمم التي فشلت في الحفاظ على السلم العالمي فاندلعت الحرب العالمية الثانية لتأتي فيما بعد هيئة الأمم المتحدة التي استخلفت عصبة الأمم التي فشلت في مهامها المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين.

ت. **نظرية التعاون:** أساس هذه النظرية هو إدراك الإنسان للفوائد التي سيحصل عليها من خلال تعاونه، وهذا الإدراك هو إدراك عفوي، ومن ثم لجأت الجماعات البشرية التي تشكلت من قبل بروز القبيلة إلى التعاون بينها، وتجسد في أعمال مشتركة كتشكيل رحلة صيد مثلا، ثم توسع التعاون ليشمل أيضا أهداف أخرى كالمصاهرة، تعتبر ظاهرة التعاون ظاهرة حديثة جدا، بحيث لا يمكن القول بأن الدبلوماسية استخدمت للتعاون في القرون الوسطى أو الحضارات الأولى، و هناك أدلة تثبت أن الإغريق مارسوا دبلوماسية جماعية و تعاونوا لتنظيم أمورهم الدينية لكنها كانت غير كافية، أما في القرون الوسطى حتى القرن العشرون فقد كان التعاون الدبلوماسي يحدث بين أعضاء و كيانات كبرى كالإمبراطورية الإسلامية، و تجدر الإشارة إلى أن التعاون في المجال التجاري يتم بين شعوب تنتمي لإمبراطورية واحدة، فلم يكن التعاون بين الدول مطروحا، و هذه الفكرة طرحت بعد الحرب العالمية الأولى.

د- **النظرية التجارية:** جاءت لتغيير الدبلوماسية وتطورها جاء به" Numlen " الذي أرجع نشأة الدبلوماسية إلى مفهوم التجارة الصامتة، حيث كانت الجماعات الإنسانية عند لقائها تلجأ إلى المبادلات التجارية الصامتة مخلفة بينها علاقات حيث يمكن لإنسان من إقامة كياناتن يتبادل معها سلعة ولا يتم الاعتداء على الأفراد، فهذا النشاط خلف الحصانة الدبلوماسية ومبدأ أمان السوق، أخذ"H.Nixon " من النظرية التجارية حيث يقول أن الدبلوماسية نشأت من طبقة برجوازية و ازدهرت في العصور الوسطى و بالتالي تم توظيف الدبلوماسية لخدمة التجارة قصد تسهيل تنقل السلع بين الدول، تمت مفاوضات أخرى بين الدول التي أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، السوق العربية المشتركة، و نلاحظ اليوم أن الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين أعطت لسفرائها وظائف تجارية عديدة.

ذ- **النظرية العسكرية**: جاءت المفاوضات لإنهاء الحروب وهذه النظرية لها امتداد في القرن 17 و18 حيث ظهرت دبلوماسية القوة، وفي الوقت الراهن توجد دبلوماسية عسكرية مختلفة عن التقليدية حيث

العدائية للشعوب.

5- تأثير الدبلوماسية على السياسة الخارجية للدول:

لا شك أن كثيرا ما يقع خلط بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية للدول، لكن هناك تمييز بينهما بالرغم من وجود روابط وثيقة وتكميلية وأيضا ضرورية لبعضهما البعض لذلك تعتبر السياسة الخارجية للدول كمجموعة الخيارات الأساسية المتخذة من قبل الأجهزة العليا للدولة في علاقاتها مع العالم الخارجي، أي مع أشخاص أخرى للقانون الدولي وهم الدول، كما تعرف السياسة الخارجية للدول بأنها النشاط الذي تقيمه وتحدده وتنظمه الدولة في علاقاتها بالحكومات الأجنبية فالسياسة الخارجية تتعلق بالخيارات الاستراتيجية والسياسية لعدة سلطات عليا في الدولة، و تتميز عن الدبلوماسية كون هذه الأخيرة تقوم بممارسة السياسة الخارجية عن طريق الدبلوماسيين، أي هي الآليات المختلفة لحماية المصلحة الوطنية للدولة في علاقاتها مع الخارج ويمكن القول بأن السياسة الخارجية هي مجموعة المبادئ الأساسية و الأهداف و التوجهات العامة لنشاط أي دولة خارج حدودها.

6- التطور التاريخي للعلاقات الدبلوماسية:

أولا: التمثيل الدبلوماسي قديما (لدى الجماعات البشرية الأولى): الدبلوماسية غير الدائمة:

عرفت الجماعات الإنسانية القديمة ثم في عهد الحضارات القديمة مفهوم الرسول، وهو المبعوث الرسمي لممثل القبيلة الذي ينقل مختلف الرسائل والخطابات للقبائل الأخرى، فقد كان الحاجة لهذا الممثل قائمة في هذا العصر بالنظر للظروف التي كانت تعيشها القبائل سواء في مرحلة الهدنة أو الحرب، فقد كان يمكن تبادل المبعوثين سواء بين القبائل الصديقة والمتعاونة أو بين القبائل المتحاربة وفي حالة العدوان، وتميزت هذه الدبلوماسية بأنها غير دائمة ترتبط بوقوع مشاكل قانونية ، و بمجرد حل المشكلة القائمة يعود المبعوث الدبلوماسي إلى قبيلته و يقيم فيها بصفة دائمة و ينتهي مفهوم تمثيله لجماعته، ولذلك يشترط أن تتوفر في المبعوث الدبلوماسي صفات خاصة تسهل عليه القيام بمهمته خاصة عندما تكون العلاقات بين الدول سيئة و يمكن أن تتطور من خلاف لنزاع ، وأهمها: سلامة وإتقان لغة المبعوث إليهم، الحنكة السياسية التي تمنح للمثل قوة الإقناع والحجة، الشجاعة والتعامل بحكمة في المواقف الحرجة، ومن أجل حسن سير عمل الدبلوماسي و نجاحه يتمتع المبعوث الدبلوماسي بحماية كاملة له أثناء تأدية مهمته، فلابد أن لا يتعرض لأي نوع من الاعتداء أو أي سلوك يسبب له ضرر أو إ هانة ، لأن ذلك يعد سببا كافيا لاندلاع الحرب بين القبائل ، فقد عرفت العصور القديمة هذا النوع من العلاقات الدبلوماسية التي أخذت

العلاقات بين القبائل خاصة عند نشوب الحرب بينها ، نذكر منها قانون "مانو" الهندي الذي نظم قواعد شن الحروب وإبرام المعاهدات والتمثيل الدبلوماسي، فعند الفراعنة مثال كانت تقوم العلاقات بين مصر و باقي دول الجوار على أساس التوازن في القوة و عدم السماح لغيرها من التفوق عليه.

أ. في الحضارة الإغريقية: تميزت الحضارة الإغريقية بنظامها المتميز، فقد أقرت بأحكام مهمة لوقف الحروب، من خلال اتباع الطرق الودية في تسوية النزاعات بواسطة التراضي والمصالحة لوقف الحروب وابرام مختلف الاتفاقيات والمعاهدات مع الحضارات الأخرى في إطار التحالف، وتعد هذه الحضارة من بين أهم محطات تطور و ازدهار الوظيفة الدبلوماسية فيها وذلك بسبب طبيعة النظام السياسي السائد فيها – نظام المدينة – و هو نظام أسس لظهور الدولة بمفهومها الحديث، بتوفر أركانها من إقليم و شعب و سلطة سياسية يترأسها ممثل سياسي و تخضع لنظام قانوني و سياسي معين مع استقلالها تماما عن باقي الدول، وقد مرت بمرحلتين: مرحلة الدولة المدنية، والتي استعانت بالمنادين أو حملة الأعلام البيضاء، ومرحلة الدبلوماسي الخطيب، ويتم فيها اختيار مبعوثين من أبلغ الخطباء والفلاسفة والحكماء للتفاوض.

وقد تميزت العلاقات الدبلوماسية الإغريقية ببعض الصفات أهمها:

- مشاركة مجالس الشعب أو جمعية المدينة في إرسال البعثة الدبلوماسية.
- تنظيم عمل البعثات واعداد خطابات الاعتماد لهم.
- تمتع السفير بتصريح سفر، كما تتحمل الدولة جميع نفقاته، ولذلك يعاقب كل من يدعي السفارة وهو ليس كذلك.
- تمتع السفير بالحصانة، وهو ما يترتب عنه منع خضوعه لسلطة القضاء.
- استفادة المبعوث الدبلوماسي من مختلف الامتيازات الدبلوماسية والحصانة، مع ضرورة تحديد ضوابط يخضع لها وأهمها حظر استلامه أي نوع من أنواع الهدايا بمناسبة قيامه بوظائف.
- تنظيم وظيفة القنصل باعتباره مواطن يمثل أفراد المدينة التي ينتمي إليها ويحمي مصالحهم (قنصل فخري) .

وفي العصور الوسطى اعتبر البابا ممثل للسالم وكان له دور جوهري في رسم السياسات العامة والكنيسة بتنظيم العالقات الدولية من خلال وضع القوانين المنظمة للشؤون الدولية والسياسية.

البعيدة وتعدت حدود العلاقات التجارية لتصل إلى العلاقات الدولية، وأصبحت الدبلوماسية إحدى وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، فمنذ عهد الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ثم بعده في عصر الخلفاء الراشدين وباقي العصور التي تلت استخدمت الدبلوماسية لتحقيق أهداف دينية سامية.

ثانيا: بداية عهد الدبلوماسية الدائمة:

يمكن تلخيص عهد الدبلوماسية الدائمة فيما يلي:

أ. بداية عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا 1815:

عرف عصر النهضة بأنه نقطة بداية مهمة في تنظيم الدبلوماسية لتصبح مقننة من خلال وضع قواعد إلزامية تحدد إطار الدبلوماسية ومهام المبعوث الدبلوماسي والضوابط التي يخضع لها، باعتباره ممثل لدولته ويستفيد من مجموعة من الامتيازات والحصانات من أجل تسهيل قيامه بمهامه.

ب. من مؤتمر فيينا 1815 إلى غاية الحرب العالمية الأولى:

حددت اتفاقية فيينا التي أبرمتها الدول الأوروبية مهمة السفراء وما يمكنهم الاستفادة منه باعتبارهم كذلك من الامتيازات.

ت. بداية من إنشاء منظمة الأمم المتحدة:

يعتبر إنشاء منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 نقطة تحول مهمة في المجتمع الدولي لما عرفه من توسع نوعي في أعضاءه، فبعد أن كانت تضم الدول فقط كأشخاص رئيسية ووحيدة فيه ظهرت أشخاص متفرعة عنها أنشئت بإرادتها وهي المنظمات الدولية بأنواعها.

7- الوظائف الدبلوماسية:

تتولى البعثات الدبلوماسية العديد من الوظائف الدبلوماسية، وقد ذكرت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية مهام البعثات الدبلوماسية، ومن خلال استقراء مواد الاتفاقية يمكن القول إن وظائف الدبلوماسية تتمثل فيما يلي:

أ. تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها:

لحكومات الدول المعتمد لديها والقيام بالاتصالات –الرسمية والغير الرسمية – نيابة عن حكومته بالمسؤولين في الدولة المعتمد لديها، وبزملائه الدبلوماسيين الممثلين في السفارات الأجنبية في البلد المعتمد لديه، ومن مظاهر التمثيل أيضا حضور الحفلات والمناسبات الوطنية للدولة المستقبلة، وغيرها من الاستقبالات الرسمية.

ب. التفاوض:

يقصد بذلك محاولات التوفيق والمباحثات، ضمن الاتفاقات واعداد المعاهدات والتوصل إلى الترتيبات السياسية، والمباحثة في أي أمر يهم الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها، وتتولى البعثة الدبلوماسية نيابة عن الدولة المعتمدة التفاوض في كل ما يهم الدولة الموفدة في الموضوعات السياسية والاقتصادية والإدارية، وتقريب وجهات النظر بين الدولتين، ويتولى رئيس البعثة أو من يخوله القانون التفاوض مع الهيئات الرسمية في الدول المعتمد لديها في جميع المجالات التي تطلبها الدولة المعتمدة.

ت. استطلاع الأحوال والتطورات في الدولة المعتمدة لديها بجميع الوسائل المشروعة:

يقوم المبعوث الدبلوماسي بتتبع الأحوال ومراقبة مجريات الوقائع والأحداث في الدولة المستقبلة، وبصفة خاصة ما كان منها متعلقا أو ماسا بمصالحها، ولا تقتصر هذه الملاحظة على تقصي المواضيع السياسية فحسب وانما تدخل ضمن اهتمامات المبعوث الأحوال الاقتصادية، ومستوى التطور التقني والتجارة والأسواق والأحوال العسكرية ...إلخ، هذا ويجب على البعثة في جميع الأحوال التأكد من صحة معلوماتها ومدى دقة مصادرها كي لا تضلل حكومتها دون دراية منها، وذلك باستقصائها المعلومات من المصادر العادية مثل ما ينشر في الصحف والمطبوعات، وما قد يحصل عليه المبعوث الدبلوماسي من معلومات خلال لقاءاته مع المسؤولين أو المواطنين العاديين في الدولة المعتمد لديها، وعليه ألا يلجأ للحصول على المعلومات إلى أساليب غير قانونية مثل: التجسس أو تقديم الرشاوى، وقد اشترطت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية أن يتم الحصول على المعلومات بطريقة مشروعة.

ث. حماية مواطني الدولة المعتمدة:

تعمل البعثة على حماية مواطنيها وأموالهم في الدولة المعتمد لديها والذين يوجدون فيها لأي غرض من الأغراض، وفي سبيل تمكين البعثات الدبلوماسية من ذلك تقوم هذه البعثات بإعداد سجل لقيد أسماء المواطنين، وتجدر الإشارة إلى أن واجب حماية الأشخاص المواطنين وأموالهم لا يخول البعثة الدبلوماسية الحق في التدخل في كل شأن من شؤون المواطنين في حياتهم وتعاملهم العادي نما يقوم سواء مع السلطات أو الأفراد وانما يقوم هذا

حقه، بالإضافة إلى القيام بما تكفله به القوانين واللوائح الداخلية لدولته من أعمال إدارية خاصة برعاياها في الدولة المبعوث لديها، كتسجيل المواليد والوفيات وعقود الزواج والتأشيرات على جوازات السفر وما شابه ذلك، وتتولى عادة هذه الأعمال بواسطة الممثلين القنصليين أو البعثة القنصلية.

ج. العمل على دعم العلاقات وتوطيدها بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد عليها:

من المهام المسندة إلى البعثة الدبلوماسية العمل على إرساء وتدعيم وتوطيد العلاقات بين الدولة الموفدة والدول الموفدة إليها في جميع المجالات حتى لا تكون قاصرة على الميدان السياسي وحده، وإنما يكون للعلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية العلمية والسياحية وغيرها نصيب وافر من اهتمام رئيس البعثة الدبلوماسية وأعضائها، حيث تعمل البعثات على تقريب وجهات نظر الدولتين في المواضيع السياسية وتعزيز الروابط بين شعبي الدولتين عن طريق تقديم التسهيلات والمساعدات وتذليل الصعوبات، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري وضح مهام البعثة الدبلوماسية من خلال مواد المرسوم الرئاسي رقم 39-631 المتعلق بصلاحيات سفراء الجزائر، ومواد المرسوم الرئاسي 39-991 المتعلق بالقانون الأساسي للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين على النحو التالي :

- بالنسبة للسفراء المواد من 02 إلى 16.
- بالنسبة للوزراء المفوضين المادة 82 والمادة 83.
- بالنسبة لمستشاري الشؤون الخارجية المادتان 85و86.
- بالنسبة لكتاب الشؤون الخارجية المادة 88.
- بالنسبة لملحقي الشؤون الخارجية المادة 91.

8- أنواع المهام الدبلوماسية:

تخول المهمة الدبلوماسية للأجهزة الداخلية في الدولة أو البعثات الدبلوماسية والقنصلية كما يلي:

- تتمثل الأجهزة الداخلية للدولة والمختصة بمباشرة الوسائل السياسية في كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية باعتبارهم المختصون بمباشرة العالقات الدولية، وهم ممثلو الدولة باعتبارها شخص معنوي، ومن أمثلة ذلك تدخل الرئيس الكوبي " فيديل كاسترو" مباشرة لدى السلطات الأمريكية و إرساله لمبعوثين من أجل التفاوض على تحرير الطفل الكوبي " بوترالس "و الذي غرقت أسرته أثناء محاولتهم الفرار

أمريكا واستجابت بتسليمها الطفل في كوبا.

- تختص البعثات الدبلوماسية والقنصلية بممارسة الحماية الدبلوماسية من خلال التفاوض مع الدولة المضيفة كونها تشكل أداة اتصال بين الدولة الموفدة لها، والدولة الموفد لديها و تعمل على تقريب وجهتي نظر الدولتين في المسائل المشتركة ، كما تختص أيضا بحماية مواطني الدولة الموفدة للبعثة (الأشخاص الطبيعيين و المعنويين) في حال وقوع أي اعتداء عليهم أو على أموالهم و ذلك في الحدود المقررة وفقا لقواعد القانون الدولي، ويمارس الممثل الدبلوماسي مهمته من خلال وظيفة التفاوض مع الدولة الأجنبية المعتمد لديها و يكون ممثلا لدولته عندما يقوم بأي عمل لصالح مواطني الدولة بهذا الشأن، وتهتم الهيئات القنصلية بفض المنازعات بالطرق السلمية ، و لأجل ذلك تستخدم كافة الوسائل السياسية في إطار العلاقات الثنائية بين الدول مثل المفاوضات و المساعي الودية أو الوساطة أو التحقيق أو التوفيق أو اللجوء إلى المنظمات الدولية ، و سواء تمثلت في التصرفات الصادرة من جانب واحد كالاحتجاج الدبلوماسي أو استدعاء سفير الدولة للتشاور و هو ما يعبر عن عدم رضاء الدولة على تصرفات الدولة الأخرى التي أضرت برعاياها ، و التي تستخدم كوسائل للضغط عليها من أجل حملها على إصلاح الأضرار التي تسببت فيه.

9- انتهاء المهام الدبلوماسية:

تنتهي مهمة الدبلوماسي بعدة طرق:

- وفاة الممثل أو تقديم استقالته أو إقالته من دولته التي كان يمثلها.
- الطرد من الدولة المعتمد لديها بسبب ارتكابه لخطأ جسيم لا يمكن التغاضي عنه.
- حالات الوفاة، وذلك عند وفاة رئيس الدولة الموفدة.
- احتدام الصراع بين الدولة الموفدة والموفد إليها إلى مستوى الحرب.
- زوال أحد الدولتين لسبب معين.

10-قطع العلاقات الدبلوماسية:

أ. تعريف قطع العلاقات الدبلوماسية:

❖ تعريف قطع العلاقات الدبلوماسية لدى بعض كتاب القانون الدولي الغربيين:

باستيد "حيث عرفته على أنه قرار تتخذه دولة ما بأن لا يكون لها ممثلين دبلوماسيين لدى حكومة أو دولة أخرى وبعدم استعدادها لاستقبال ممثلي هذه الأخيرة، ومما يلاحظ على هذا التعريف أنّه تعريف إجرائي حيث حددت الدكتورة في تعريفها إجراءات القطع فاعتبرت قرار القطع تعبيرا عن عدم رغبة الدولة في إيفاد مبعوثيها لدولة ما أو استقبال مبعوثين هذه الأخيرة لديها، أما الدكتور سيفز فيعرفه بأنه عمل انفرادي يعبر عن اختصاص تقديري للدول والذي تختلف معانيه وأشكاله طبقا لأسباب ونوايا الأطراف المعنية ويترتب عليه وهو نفسه التعريف الذي اعتمده جان سالمون ، وما يلاحظ على هذا التعريف هو أنه استطاع أن يحدد طبيعة القطع بوصفه قرار انفرادي تتخذه الدولة بمقتضى سيادتها وأيضا تطرق إلى اختلاف خلفيات اتخاذه بمعنى انه لا ينتج عن حالة معينة بذاتها بل هو أمر تقديري بحسب الأوضاع ولم يتوقف الدكتور عند هذا الحد بل أشار إلى أنّه يحدث إنهاء العلاقة بين الدولتين وهذه في مجملها خصائص قرار قطع العلاقات الدبلوماسية، أما الدكتور جان روزيتو فيعرفه بأنه تصرف خطير تنهي به الدولة مهام بعثتها الموجودة على إقليم دولة معينة الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة تسحب بعثها المتواجدة على إقليم تلك الدولة، وهذا التعريف قد عمد إلى توضيح الناحية الإجرائية من قرار القطع كما لم يهمل وضع البعثات الدبلوماسية في حالة القطع وما يسري عليها من آثار وقد أورد الدكتوران روبرتو بابني وجاتانو كورتيز تعريفا لا يبعد عن التعريفات السابقة وهو تعريف منقول عن الدكتور برنود.

- ❖ تعريف قطع العلاقات الدبلوماسية عند بعض كتاب القانون الدولي العرب:

لم يبتعد كثيرا كتاب القانون الدولي العرب في تعريفهم لقطع العلاقات الدبلوماسية عن الغربيين لكن كان لكل منهم وجهة أو ناحية ينظر من خلالها للموضوع حيث نجد الدكتور علي صادق أبو هيف يعرفه بأنّه أخطر مظاهر سوء العلاقات بين الدول لأن مؤداه إنهاء الصلات الودية التي كانت قائمة بينها واحتمال الالتجاء إلى وسائل الإكراه أو أعمال العنف 1لحسم النزاع الذي أدى إلى اتخاذ هذا الإجراء الخطي، وهذا التعريف قد تطرق إلى الموضوع من ناحية آثاره السلبية على مجرى العلاقات الدولية حيث يكون القطع نذيرا بحدوث نزاع أو قرب إعلان حرب تهدد سلم واستقرار العلاقات الدولية، أما الدكتور محمد سامي عبد الحميد فيرى بأن قطع العلاقات الدبلوماسية هو إجراء خطير لا تتخذه الدولة إلا لأسباب قوية تبرره ولا تلجأ الدولة لاتخاذ هذا القرار إلا في حالات معينة لكنه رغم ذلك يعد عملا انفراديا تكون للدولة السيادة الكاملة في اتخاذه دون الحاجة إلى تقديم تبريرات أو أسباب، كما يرى الدكتور عبد الله الأشعل بأن قطع العلاقات الدبلوماسية هو أعلى صور .انهيار العلاقات الودية بين دولتين وهو

العلاقات الدبلوماسية هو عمل انفرادي يعكس رغبة الدولة في إنهاء علاقاتها الدبلوماسية مع دولة أخرى.

11-أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية:

يمكن تلخيص أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية في النقاط التالية:

- قطع العلاقات الدبلوماسية بسبب الاعتداء على حق من حقوق الدولة.
- قطع العلاقات الدبلوماسية بسبب قيام الحرب.
- قطع العلاقات الدبلوماسية بسبب قرار من منظمة دولية.
- قطع العلاقات الدولية بسبب الاحتجاج على موقف سياسي.

المحور الثالث

المحور الثالث: تطبيقات العلاقات الدولية على المجالات الدولية:

أ. تطبيق العلاقات الدولية في المجال البري:

شهدت الحضارات العريقة ما يسمى بالبعثات الدبلوماسية بوسائلها البسيطة تجسدت في الاتصالات التجارية والسياسية وفي غيرها من المجالات على المستوى البري والبحري والجوي، ومن أهم مظاهر العلاقات الدولية الحدود، فهي مسؤولة عن إقامة العلاقات المكانية التي تختص بدراسة الحدود السياسية ويتم في هذا المجال تحليل وظائف هذه الحدود وقابلية الدول المجاورة لها.

- أثر الحدود على العلاقات الدولية:

إن ترسيم الحدود الدولية أساس الاتفاقيات الدولية ولا سيما عندما تحظى تلك الاتفاقيات بتأييد الأطراف لها فإنها تكون مدعاة لقيام علاقات جوار متينة ومستقرة، بينما يكون العكس عندما يكون أحد الاطراف غير مقتنع بخط الحدود الدولية، فتكون احتمالات اثارة المشاكل والمنازعات الحدودية التي ربما تتطور الى حروب حدودية.

- أنواع الحدود الدولية:

تنقسم الحدود الدولية من حيث شرعيتها والاعتراف بها الى حدود يعترف بها القانون الدولي، كما هو معروف عن معظم الحدود الدولية وحدود تعترف بها بعض الدول فقط، وبخاصة المجاورة وهي قسمان:

حدود تغيرت مواضعها ولكن لم يتغير وضعها القانوني مثل بعض الحدود في أوروبا الشرقية، وحدود تعترف بها بعض الدول

من الناحية القانونية، وتعدها حدودا لا تزال قائمة مثل حدود دويلات البلطيق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من أن الحدود الدولية تستند إلى أساس شرعي إلا أنه قد يصادف أن بعض الدول لا تعترف بشرعيتها، وتدعي خط حدود مغاير، ومن هنا تبدأ النزاعات الحدودية التي دائما نأمل أن حلها تراعي فيه مجموعة من المبادئ الدولية وأهمها مبدأ حسن الجوار ومبدأ التعاون الدولي وترسيخ مبدأ الثقة المتبادلة والاطمئنان لنوايا كل طرف للطرف الآخر،

وما تجب الإشارة اليه أنه رغم اهتمام الاتفاقيات الدولية المعنية بالحدود إلا أننا لا يمكن أن ننكر دور وأهمية القوة

الأساس الشرعي والقانوني للاعتراف المتبادل بين الدول من رسم وتخطيط الحدود الدولية بينهما وعلى الرغم من القوة القانونية

والشرعية لاتفاقيات الحدود الدولية بينهما واحترام حرمتها تبقى مرهونة بالعلاقات بين الدول التي تتحكم فيها محددات كثيرة غير اتفاقيات الحدود وعلى رأسها القوة اللازمة لحفظ تلك الحدود وحسب إدارة العلاقات الدولية.

ويبقى للاتفاقيات الدولية الدور الرائد والأساس الشرعي والقانوني للاعتراف المتبادل بين الدول من رسم وتخطيط الحدود الدولية بينهما وعلى الرغم من القوة القانونية، والشرعية لاتفاقيات الحدود الدولية بينهما واحترام حرمتها تبقى مرهونة بالعلاقات بين الدول التي تحكم فيها محددات كثيرة غير اتفاقيات الحدود وعلى رأسها القوة اللازمة لحفظ تلك الحدود وحسب إدارة العلاقات الدولية.

ب. تطبيق العلاقات الدولية في المجال البحري:

كانت البحار منذ أمد بعيد من المواضيع الحساسة في العلاقات الدولية، وذلك كونها سبيلا للاتصال ومصدرا للرزق والغذاء ويكفي للتدليل على ذلك أن الدراسة الحديثة تعتبر أن مصدر التغذية للأجيال القادمة تكمن في قاع البحار وما تحتها، وقد وردت هذه الأهمية في القرآن الكريم حيث جاء ذكره في مواضيع كثيرة منها ما جاء في قوله تعالى: " وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار"، وأهمية كهذه هي التي تجعله محل صراع منذ نشأة الجماعة الدولية، لأن بعض الدول حاولت فرض سيطرتها على أجزاء كبيرة من البحار والمحيطات وإخضاعها لسيادتها على أساس قابليتها للحيازة، وعلى هذا وجد ملوك بريطانيا وإسبانيا وبرتغاليا إذ كانوا يصفون أنفسهم بملوك البحار، وتبعا لهذه المزاعم فقد اتجه الفقه الدولي منذ بداية القرن 17 إلى الانتصار لفكرة مضادة فالفقيه الهولندي غروسيوس ناد بالبحر المفتوح وحرية الملاحة في البحار لمواجهة آراء الفقهاء الإنجليز فيما يتعلق بالبحار المغلقة، وفي النصف الثاني من القرن العشرين توصل المجتمع الدولي إلى تقنين القواعد المتعلقة بالبحار حيث أبرمت اتفاقيات جنيف الأربع المتعلقة بقانون البحار سنة 1958 وهي تتعلق بـ: البحر الإقليمي، المنطقة المتاخمة (الملاصقة والمجاورة) في أعالي البحار، اتفاقية الصيد وصيانة موارد الأحياء المائية بأعالي البحار، اتفاقية الامتداد القاري، ويمكن أن ندرج تحت هذا العنوان تطبيق للعلاقات الدولية في المجال البحري والذي يتمثل في الاتفاقية التي كانت بين كل من الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ث. تطبيق العلاقات الدولية في المجال الجوي :

الإقليم الجوي، ونظرا للنجاح التقني الذي حققته التجارب الأولى للطيران سرعان ما كشف عن هشاشة الحدود الدولية

ونظرا لبعض المخاوف تم اعتماد اتفاقية باريس لعام 1919 التي بموجبها اعترفت الدول المتعاقدة بأن لكل دولة سيادة كاملة ومطلقة على طبقات الهواء التي تعلو إقليمها بما في ذلك المياه الإقليمية وتم تأكيد ذلك في اتفاقية شيكاغو لعام 1944، وتعد اتفاقية باريس لعام 1919 أهم تطبيقات العلاقات الدولية في المجال الجوي التي تمت المصادقة عليها في 1919/09/27 والتي تعد أول نظام قانوني شامل يعني بالملاحة الجوية الدولية المدنية وبالفعل اهتمت هذه الاتفاقية بأهم أمور الملاحة الجوية لاسيما سيادة الدولة على مجالها الجوي والحفاظ على مبدأ حرية المرور والمساواة في المعاملة بين الدول وأن المجال الزمني لتطبيق هذا الاتفاق حدد بزمن السلم وتأسست على إثر هذا الاتفاق لجنة دولية للملاحة الجوية عدت سلطة رقابة كما اهتمت بنظام المسؤولية عن سلامة الطائرة وطاقمها.

الخاتمة

الخـــاتمة:

مع أن العلاقات الدولية قائمة منذ العصور، إلا انها لم تتبلور كعلم في العلوم الاجتماعية إلا حديثا، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول التي أقبلت على هذا العلم بعد الحرب العالمية الأولى، وعهدت بتدريسه في جامعاتها بعد تخليها عن عزلتها الدولية وتوجهها نحو الاهتمام بالشؤون الدولية، مما حتم عليها معرفة كيفية التعامل مع الغير، من ذلك دراسة الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية، بعد ذلك اهتمت الجامعات الأوروبية بهذا العلم ودراسته تحت أسماء مختلفة، كالشؤون الدولية أو السياسة الخارجية أو المنظمات الدولية وغيرها، غير أن تدريس هذه المادة من قبل أساتذة غير متخصصين أدى إلى التشعب في مضمونها، وتعتبر العلاقات الدولية مرادفة للدبلوماسية و متميزة عنها، أما السياسة الخارجية تستعمل الدبلوماسية كمرادف لها أحيانا، فالدبلوماسية وسيلة أساسية للسياسة الخارجية في الممارسة، فهي تشترك معها في ساحة الدراسة و في المناهج و الأهداف لمحاولة فهم ما يحدث في العالم من علاقات.

خالصة القول، الدبلوماسية هي نشاط قديم، مهنة أو فن حديث يرتكز على متطلبات الفنون ثم تحولت إلى نشاط يقوم على المعرفة العلمية الدقيقة مما ساعد على توحيد المقاييس والمعايير التي يعمل على أساسها الدبلوماسيون عبر العالم.

قائـــمة المراجـــع:

- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، طبعة خاصة للمكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1991.
- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، دون طبعة، 2007.
- بوكرا إدريس، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، 1990،

السنة الثانية جذع مشترك في شعبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019.

- بيير رينوفان، جان باتيست وورزيل، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، ترجمة: فايز كم نقش، منشورات البحر المتوسط وعويدات ، الطبعة الثالثة، 1989.
- جلطي غالم، بن منصور عبد الله، إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2014.
- جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام الجزء الثاني المجال الوطني للدولة (البري-البحري-الجوي)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، دون طبعة، 2009.
- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي، مطبوعات تهامة، جدة، الطبعة الثانية، 1984.
- حميدس مقبولة، محاضرات في مقياس الدبلوماسية والتعاون الدولي، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، .2020
- زكريا أزم، عب الفتاح ولد خجاج، العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية، 2013.
- سعيد محمد أبو عباه، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الاولى، 2009،
- عبد العزيز محمد سرحان، قانون العلاقات القنصلية والدبلوماسية، دراسة تحليلية في الفقه والقضاء الدوليين وأحكام اتفاقيتي فيينا لعام 1961 و1963، 1986.
- علي شفيق على العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، دون طبعة، 1990،
- قاسم خضير عباس، المبادئ الأولية في القانون الدبلوماسي، دار الرافدين للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دون سنة نشر.

- محمد الأخضر كرام، قطع العلاقات الدبلوماسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدبلوماسي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004.
- محمد مقيرش، إدارة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- مريم حسام، محاضرات في قانون العلاقات الدولية، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، الجزائر، 2018.
- ملخص محاضرات مادة قانون العلاقات الدولية، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس قانون عام، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق، 2020.
- منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر المكتبة المركزية، غزة، فلسطين، دون طبعة، 1991.
- هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع، اليرموك، الطبعة الأولى، 2010.
- وليد عمران، الوسائل المنظمة للعلاقات الخارجية التمثيل الخارجي والمعاهدات، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، 2013.